

رأي

مظاهر الفساد في الجامعات

احمد الجفاه *

مع الحاجة المبررة إلى توسيع قطاع التعليم العالي وتمكين معظم الطلاب من الانتساب إليه، ظهرت على المستوى العالمي ممارسات يمكن وضعها في خانة الفساد، لما لها من انعكاسات سلبية على النظام التعليمي والمجتمع ككل. إن الممارسات السيئة، التي يشار إليها عادة كسوء سلوك أو تحريف، تقوّض جودة التعليم العالي وصدقيته في جميع أنحاء العالم. كذلك، إنّ سوء الإدارة وعدم الكفاءة يصحان لونا من ألوان الفساد إذا لم يُعالج. وينعكس ذلك على نمو أي بلد وقدراته، ويؤدي إلى انهياره في ظل المنافسة العالمية.

ففي 31/30 آذار 2016، شارك في اجتماع للخبراء في واشنطن، انضم إليه معهد اليونسكو الدولي للتخطيط التربوي (IIEP) والمجموعة الدولية للجودة التابعة للمجلس الأميركي لاعتماد التعليم العالي (CHEA / CIQG)، وقد وضعنا تقريرا استرشادياً كدعوة من أجل مكافحة الفساد الأكاديمي في التعليم العالي، على أن يكون لهيئات ضمان الجودة، وكذلك للمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني (جمعيات، إعلام، أهال وطلاب) دور في هذا الإطار، وخصوصاً بعدما تبين أنّ الدور الحاسم الذي ينبغي أن يؤديه ضمان الجودة في مكافحة الفساد ليس كافياً. والفساد الذي يؤثر بنزاهة العمليات الأكاديمية للجامعات قد يحدث عند المنع (الترخيص للمؤسسات) أو المصب (إعطاء الشهادات والمؤهلات) بعيداً من عمل هيئات ضمان الجودة.

التقرير يقدم أمثلة على مظاهر الفساد في التعليم العالي ووضعت كمبادئ توجيهية. ويمكن العثور على معلومات إضافية عن الممارسات الفاسدة في قطاع التعليم على الموقع: <http://etico.iiep.unesco.org>

ومن مظاهر الفساد التي يشير إليها التقرير في تطبيق أنظمة التعليم العالي السهولة في ترخيص المؤسسات، وتعيين أشخاص غير مؤهلين أو من لديهم تضارب مصالح في الهيئات الناظمة، وتعيين المسؤولين الأكاديميين والتنفيذيين لمؤسسات التعليم العالي من دون مراعاة الأصول القانونية التنظيمية ومجالس التعليم العالي، والتدخل السياسي أو التجاري في قرارات الهيئات. وعلى مستوى الدور التربوي/التعليمي لمؤسسات التعليم العالي، يتحدث التقرير عن الميول التجارية لبعض المؤسسات، والتحيز في تعيين هيئات التدريس، واختيار الموظفين الأكاديميين وغيرهم من الموظفين على أساس الرشى أو المحسوبية أو النفوذ، وغياب الأساتذة وعدم إيفائهم بالالتزامات المقررة لهم، وتعيين هيئات تدريس غير ملتزمة (غياب - تقاعس)، وتغيير علامات الطالب في مقابل امتيازات معينة (شخصية أو مالية)، واستغلال الطلاب وأولياء الأمور لمصالح شخصية، إلخ.

وبالنسبة إلى قبول الطلاب، قد يجري في بعض المؤسسات تجاوز شروط التسجيل التي وضعتها الحكومات والهيئات الناظمة، والتحيز في الالتحاق والقبول، ونشر معلومات كاذبة عن القبول، وتقديم الرشى لموظفي القبول، وتقديم شهادات مزورة وأور رسائل توصية مزورة، والتحيز في السكن الجامعي، وقيام أفراد الهيئة التعليمية بإسداء الدروس الخصوصية.

ولفت التقرير إلى بعض المظاهر في تقييم الطلاب والتلاعب بالنتائج وبيع أسئلة الامتحان أو المواد ذات الصلة به واستخدام طواحين المقالات ورشوة المؤلفين والمصححين وانتحال شخصية المرشحين والكتابة عنهم والانتحال والغش في التقييم المستمر والواجبات والامتحانات والمحسوبية في وضع الدرجات والتحيز في توزيع المنح الدراسية والبعثات.

وبالنسبة إلى وثائق الشهادات، تستخدم في بعض الأحيان طواحين الدرجات والاعتماد (انظر منشورات اليونسكو السابقة UNESCO / CHEQ / IIEP)، ويكشف تزوير العلامات والشهادات أو الدرجات، وتقديم بيانات خاطئة عن المؤهلات على السير الذاتية والتطبيقات الوظيفية، وتمارس الضغوط السياسية على مؤسسات التعليم العالي لمنح درجات لبعض الشخصيات العامة وبيع الدرجات العلمية. وفي مجال الأطروحات والمنشورات البحثية، لا يتردد البعض بطرح الأطروحات المترجمة من لغات أخرى كعمل أصلي، ونشر المشرفين على أبحاث طلاب الدراسات العليا لنتائج الأبحاث من دون ذكر أسماء الطلاب، ورفض المراجعين للأبحاث في المجالات لمنشورات منافسيهم، وفبركة البيانات أو النتائج، وسرقة الأبحاث العلمية، وتأثير الهيئات الداعمة في اتجاهات هذه الأبحاث.

ومن مظاهر الفساد أيضاً أن تقع إدارات الجامعات وسائل الإعلام وتمنعها من نشر المعلومات عن سوء السلوك، وتنتشر هي في المقابل معلومات مضللة.

التقرير يقدم آليات لعلاج هذه المظاهر، لعل أبرزها تطبيق نظم الجودة والتقويم الخارجي لمؤسسات التعليم العالي، ومكافأة النماذج التي حققت معدلات عالية من الشفافية، ونشر قصص النجاح للتوعية، وتحفيز المجتمع.

إن الفساد الأكاديمي مشكلة دولية تصيب الدول الغنية والفقيرة على السواء. لذا، من الضروري إنشاء روابط وشبكات بين المنظمات التي تحارب الفساد لتبادل المعلومات بشأن الجامعات والمؤهلات، وزيادة التعاون في مجال بناء القدرات.

يمكن الاطلاع على التقرير على الرابط الآتي: <https://www.chea.org/userfiles/PDFs/advisory-statement-unesco-iiep.pdf>

*المدير العام للتعليم العالي

إعداد فانت الحاج للمشاركة في صفحة «تعليم» التواصل عبر البريد الإلكتروني: felhajj@al-akhbar.com

المهدي نموذجا



الهدف هو إعطاء التلميذ فرصة الاستمرار في المسار التعليمي وليس إتجائه

بمقدور المدرسة العادية أن تأخذ على عاتقها معالجة المشاكل والصعوبات التعليمية لدى المتعلمين على تنوعها واتساعها وانتشارها؟ أم يُترك المتعلم لقدره؟ وكيف نساعد التلامذة في إكمال مسارهم التعليمي بالشكل الذي يتناسب مع استعداداتهم وقدراتهم ومواهبهم الخاصة بحيث يصبح كل تلميذ حالة بحد ذاتها؟

هذه الأسئلة دفعت المؤسسة إلى البحث في مجال معالجة المشكلات التعليمية لدى المتعلمين، وبالتالي تأمين بيئة مؤاتية لاحتياجاتهم،

وقد أفضت الدراسة الاستطلاعية للأدب التربوي الفرنكوفوني والأنغلو ساكسوني والخبرات التربوية للكادر في المؤسسة إلى وضع مشروع متكامل تحت عنوان «المعالجة التربوية». وهنا يوضح العلي أننا «لم نسارع إلى تبني نموذج معالجة تربوية جاهز لإسقاطه كيفما كان على مدارسنا، بل اتبعنا منهجية المقارنة بين أفكار الآخرين وتجاربهم والواقع في لبنان وخصوصياته وظروفه».

ماذا تعني المعالجة التربوية؟ يقول: «هي عملية استدرائية لردم الثغر التعليمية للأهداف والكفايات غير المحققة لدى المتعلمين، وتبنى في ضوء تشخيص أخطائهم وتحديد أسبابها ومصادرها».

مشروع يحاكي المدرسة العادية

يشرح أنّ النموذج يتعامل مع الأهداف البنائية أي المواد التأسيسية في مسارات التعليم والتي تعد ضرورية لتعلم مختلف المواد التعليمية، وقد تمّ تحديدها في إطار هذا النموذج بـ مواد اللغات (في الحلقات الثلاث من التعليم الأساسي من الأول حتى التاسع أساسي) ومادة الرياضيات (ابتداء من الصف الثالث الأساسي وحتى التاسع)، إضافة إلى مواد العلوم في الحلقة الثالثة (من السابع حتى التاسع أساسي) باعتبارها تأسيسية للمرحلة الثانوية.

لكن اعتماد مثل هذا النموذج ينتج عشرات الوضعيات التعليمية التي تحتاج إلى المعالجة، وفي كل وضعية هناك حاجة إلى أنماط تختلف بحسب المتعلمين والأهداف المطلوب تحقيقها والحلقة التعليمية، ما يُوحي بصعوبة هذه العملية وتشعبها، ويشكك بإمكانية تطبيقها في المدرسة العادية، فكيف طبق المشروع عملياً؟

شكّلت المؤسسة، بحسب العلي، فريق عمل من المتخصصين في المواد الداخلة في المشروع، ودرّبت المنشقين والمعلمين وكل المعنيين داخل المدرسة، ورسمت هيكلية إدارية فنية في مدارسها الـ 17 وربطتها بفريق العمل المركزي، ونظمت عمليات المتابعة والمواكبة للتقييم المستمر

لمسارات التطبيق، وأجرت عدداً من الدراسات التجريبية فضلاً عن الدراسات التقييمية، وأقامت عدداً من اللقاءات والمؤتمرات الداخلية للوقوف على حسن سير الأمور والمعالجة المعوّقات التي تعيق التنفيذ والتطبيق السليم. ومن التحديات التي واجهت المشروع التفاوت في تفاعل المعلمين مع النموذج وتقبل تطبيقه وتوفير الوقت المتاح للعملية والموارد المطلوبة المعنوية منها والبشرية والمادية والتربوية.

أنماط معالجة متدرجة

النموذج يتبنى أربعة أنماط معالجة متدرجة، تبدأ بالمعالجة الفورية المدمجة في العملية التعليمية، وهي عبارة عن إجراءات علاجية مباشرة وفورية لمشكلات وتغر وأخطاء تعليمية خاصة ومحددة، ثمّ المعالجة الموجهة التي تعبر عن تعثر وضعف ما يتطلب معالجة مركزة ومحضرة مسبقاً. أما المعالجة المؤسستية فهي تهدف إلى تصويب تعلم مجموعات كبيرة نسبياً من المتعلمين، والنمط الرابع هو المعالجة المخضفة التي تهتمّ بذوي الصعوبات التعليمية الذين يحتاجون إلى المتخصصين بالتربية الخاصة والمتخصصين النفسيين والاجتماعيين.

يبدو العلي مقتنعاً بأن المؤسسة استطاعت من خلال تجربتها أن تصوغ نموذجاً تطبيقياً للمعالجة التربوية صالحاً للاعتماد والتطبيق في المدارس على اختلاف أنواعها، لا سيما المدرسة العادية باعتبارها قابلاً للتعامل مع مختلف المشكلات التعليمية التي يتعرض لها المتعلمون في سياق تعلمهم.

لكنه يستدرك: «لا يمكن قياس نتائج المشروع في المدى القريب، فالهدف هو إعطاء التلميذ فرصة الاستمرار في المسار التعليمي وليس إجحاحه وهنا تكونت لدينا انطباعات لا أرقام، تظهر من خلال التغذية الراجعة وردود فعل الأهل والتغيير الذي طرأ على نظرة المعلم إلى المتعلم وعلاقته به وتطوير المعلم لأدائه بحيث أصبح أكثر تخصصاً بالعملية التعليمية وليس فقط بمادته».

رَدُّ

عماد الأشقر هو تَمَن على التعليم الخاص

تعليقاً على مقال الرأي الذي نشر في عدد "الأخبار" في الأول من أيار الجاري بعنوان: "من هو عماد الأشقر؟ ومن يمثل؟" (<http://www.al-akhbar.com/node/276528>).

وردنا بيان موقع من نقابة أصحاب المدارس الأكاديمية الخاصة في لبنان وموضوع في مغلف مهور عبارة: "الجمهورية اللبنانية، وزارة التربية والتعليم العالي، المديرية العامة للتربية"، ومما جاء فيه:

"نقول للذين تساءلوا من هو عماد الأشقر ومن يمثل، إذا كنتم لا تعرفون من هو عماد الأشقر وما يقوم به في الوزارة من توسط لمصلحة الأهالي مع مدارس أولادهم فتلك مصيبة، وإذا كنتم تعرفون عن حق من هو فالمصيبة أعظم، إن ما أكد عليه الأشقر في ما يتعلق بالموازنات المدرسية والتزام المدارس كافة بالقانون الرقم هو صحيح بامتياز، وإذا كان كاتب المقال ناشطاً تربوياً في الحراك المدني، فهو يدرك تماماً أن الأقلية من الأهالي متمسرون مادياً ولكن الأكثرية منهم يحاولون التهرب من دفع الأقساط المتوجبة على أولادهم حتى أصبحنا في مدارسنا لا نميز بين المحتاج والمحتال".

وطمأنت النقابة السائلين بأن "الأشقر مؤتمن على التعليم الخاص في لبنان ويسهر على مصالح جميع الناس، فنحن كمدراس من هؤلاء الناس، إلا إذا كنتم تعتقدون أننا من كوكب آخر".

الإنكار، الرفض والأسى، إلقاء اللوم وتدني مستوى التوقعات الوالدية من الابن أو الابنة، فضلاً عن تعريفهم بطبيعة الصعوبات وخصائصها النفسية والاجتماعية والجسمية والفكرية.

إن تبني المبررات للدمج التربوي أتاح العديد من الشراكات مع مؤسسات المجتمع والدولة، ولا سيما الشراكة مع وزارة التربية لتسهيل التقدم للامتحانات الرسمية وتجهيز القاعات وتأمين الأدوات المساندة لذوي الاحتياجات الخاصة على تنوعها والمشاركة في اللجنة المكلفة من المركز التربوي للبحوث والإنماء لتعديل المناهج ووضع توصيف للامتحانات الرسمية للتلامذة ذوي الاحتياجات الخاصة.

*مدير قسم الإعلام في جمعية المبرات الخيرية